

الأمر التنفيذي رقم 18-20

حماية مدفوعات خصومات استرداد قانون المساعدات والإغاثة والأمن الاقتصادي
لفيروس كورونا (CARES) من الأموال المحتجزة لدى الغير، حتى يمكن استخدام هذه
الأموال لتلبية الاحتياجات الأساسية

في 28 فبراير 2020، عينتُ فريق الاستجابة لفيروس كورونا بولاية أوريغون.

في 29 فبراير 2020، أصدرت إدارة الخدمات الإنسانية توجيهات صارمة، وقيدت
الزيارات إلى مرافق الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك دور رعاية المسنين.

في 2 مارس 2020، تم تفعيل مركز تنسيق الطوارئ بالولاية.

في 8 مارس 2020، أعلنتُ حالة طوارئ بموجب النظام الأساسي لولاية أوريغون
ORS 401.165 وما يليه بسبب التهديد الذي يشكله فيروس كورونا المستجد (كوفيد-
19) المُعدي على الصحة العامة.

في 12 مارس 2020، قمتُ بحظر التجمعات التي تتكون من 250 شخصاً أو أكثر،
وأعلنتُ إغلاق المدارس العمومية (K-12) في جميع أنحاء ولاية أوريغون من 16 مارس
2020 إلى غاية 31 مارس 2020.

في 13 مارس 2020، أعلن السيد رئيس الولايات المتحدة أن تفشي فيروس كوفيد-19
هو حالة طوارئ وطنية.

في 17 مارس 2020، أصدرت قرار بمنع التجمعات التي تتكون من أكثر من 25 شخصاً،
وحظرت استهلاك الطعام والشراب في المطاعم في جميع أنحاء الولاية، ومددتُ
إغلاق المدارس حتى 28 أبريل 2020. كما شجعتُ جميع الشركات التي لا تخضع
للحظر على تنفيذ بروتوكولات التباعد الاجتماعي.

في 18 مارس 2020، أوقفتُ الأنشطة الدراسية الشخصية في مؤسسات التعليم
العالي إلى غاية 28 أبريل 2020.

في 22 مارس 2020، فرضتُ إيقافاً مؤقتاً لإخلاء السكني لعدم الدفع، وحظرت على
قوات إنفاذ القانون التنفيذ أو التسليم أو التصرف بناءً على أي إشعار أو أمر أو أمر
إنهاء إيجار، فيما يتعلق بعمليات الإخلاء السكنية لعدم الدفع.

في 23 مارس 2020، أخبرت سكان ولاية أوريغون بأن "البقاء في المنزل ينقذ الأرواح"، وقمت بتوجيه الأفراد إلى البقاء في منازلهم إلى أقصى حد ممكن، وأمرتهم بإغلاق شركات بيع بالتجزئة محددة، مطالباً بتطبيق تدابير التباعد الاجتماعي في المرافق العامة والخاصة الأخرى، وفرض المتطلبات الخاصة بالمناطق الخارجية ومرافق رعاية الأطفال المرخصة.

الأمر التنفيذي رقم 18-20 الصفحة الثانية

في 1 أبريل 2020، فرضت تأجيلاً رسمياً مؤقتاً على إنهاء عقود إيجار المنشآت السكنية وغير السكنية وعمليات الإخلاء بسبب عدم الدفع، وذلك لضمان أن الأفراد يمكنهم البقاء في المنزل إلى أقصى حد ممكن، ولضمان توفير السلع والخدمات اللازمة خلال حالة الطوارئ هذه.

في 8 أبريل 2020، أعلنت أن إغلاق المدارس وتعليق الأنشطة التعليمية الحضورية في مؤسسات التعليم العالي سيتم تمديده حتى نهاية الفصل الدراسي الحالي والسنة الدراسية.

قد يتسبب فيروس كوفيد-19 في أمراض الجهاز التنفسي التي تؤدي إلى مرض خطير أو إلى الوفاة. وتصنف منظمة الصحة العالمية فيروس كوفيد-19 وباءً عالمياً. ينتشر فيروس كوفيد-19 من شخص لآخر من خلال السعال، والعطس، أو المخالطة، بما في ذلك لمس سطح يوجد عليه الفيروس، ثم لمس الفم أو الأنف أو العينين.

ينصح مسؤولو الصحة العامة في الولايات والمحليين بأن الفيروس ينتشر في المجتمع المحلي ويتوقعون أن يزداد عدد الحالات. وتفيد مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) في الولايات المتحدة أن فيروس كوفيد-19 يكون مُعدياً أكثر عندما تظهر على الفرد أعراض أكثر، ولكنه قد ينتشر أيضاً قبل ظهور الأعراض. وتوصي مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها باتخاذ تدابير للحد من انتشار المرض في المجتمع، بما في ذلك القيود المفروضة على الأحداث والتجمعات.

ولا يزال عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 يتزايد في ولاية أوريغون. في 8 مارس 2020، في الوقت الذي أعلنت فيه حالة طوارئ، كان هناك 14 حالة مفترضة أو مؤكدة في ولاية أوريغون. وحتى اليوم، توجد ما لا يقل عن 1,785 حالة إصابة مؤكدة و70 حالة وفيات.

في وقت قصير، انتشر فيروس كوفيد-19 بسرعة. ولإبطاء انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية أوريغون، ومن أجل حماية صحة وحياة سكان أوريغون، ولا سيما أولئك الأكثر عرضةً لخطر الإصابة، أجد أن التنفيذ الفوري لتدابير إضافية أمر ضروري لحماية صحة سكان ولاية أوريغون والحفاظ على سلامتهم وقدراتهم المالية على تحمل تلك الأعباء.

أدت حالة طوارئ كوفيد-19 إلى فقدان الوظائف والمعاناة الاقتصادية للعديد من سكان ولاية أوريغون.

سيحصل سكان ولاية أوريغون المؤهلين قريباً على مدفوعات خصومات استرداد قانون CARES. سيحتاج سكان ولاية أوريغون الأكثر تضرراً إلى هذه المدفوعات للمساعدة في دفع تكاليف السكن والغذاء والاحتياجات الطبية والأساسية الأخرى. وهذا الأمر التنفيذي ضروري للتأكد من أن هذه المدفوعات يمكن استخدامها لتلبية احتياجاتهم الحالية.

الأمر التنفيذي رقم 18-20 الصفحة الثالثة

لذلك، يتم توجيهها وترتيبها بموجب هذا الآن على النحو التالي:

بموجب النظام الأساسي لولاية أوريغون ORS 433.441، وORS 401.168، وORS 401.175، وORS 401.188، وORS 401.192، أصدر التوجيهات التالية، التي تهدف إلى حماية مدفوعات خصومات استرداد قانون CARES للأفراد من معظم الأموال المحتجزة لدى الغير. ويتم ذلك حتى يتمكن سكان ولاية أوريغون من استخدام هذه المدفوعات لدفع تكاليف السكن والغذاء وتلبية الاحتياجات الطبية والأساسية الأخرى خلال فترة طوارئ كوفيد-19.

1. التعريفات.

أ. "فترة طوارئ كوفيد-19" تعني الفترة التي تكون خلالها حالة طوارئ فيروس كوفيد-19 المعلنة بموجب الأمر التنفيذي رقم 20-03 سارية المفعول، بما في ذلك أي تمديد لحالة الطوارئ.

ب. "المؤسسة المالية" لها نفس المعنى الوارد في النظام الأساسي لولاية أوريغون (ORS 18.600(7)).

ج. "قانون CARES" يشير إلى "قانون المساعدات والإغاثة والأمن الاقتصادي لفيروس كورونا" (H.R. 748) الذي أقره الكونغرس الأمريكي ووقع عليه رئيس الولايات المتحدة في 27 مارس 2020.

د. "خصومات الاسترداد" تعني المبالغ المدفوعة للأفراد المؤهلين من قبل حكومة الولايات المتحدة والتي لا تتجاوز 1200 دولار للفرد (أو 2400 دولار في حالة الأفراد الذين يقدمون عائداً مشتركاً)، بالإضافة إلى 500 دولار لكل طفل مؤهل، وفقاً للبند (a) 2201 من قانون CARES.

2. استخدام مستحقات خصومات استرداد قانون CARES. خلال فترة طوارئ كوفيد-19:

أ. جميع خصومات استرداد قانون CARES للأفراد معفاة من "الحجز لدى الغير" كما هو موضح في النظام الأساسي 18.602 ORS واستخدامها في الفصل 18 من النظام الأساسي، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الأمر التنفيذي أو التوجيه الصادر بموجب هذا الأمر التنفيذي.

الأمر التنفيذي رقم 18-20 الصفحة الرابعة

ب. ستظل جميع خصومات استرداد قانون CARES المعفاة من الحجز لدى الغير بموجب هذا الأمر التنفيذي والتوجيهات ذات الصلة معفاة عند إيداعها في حساب في مؤسسة مالية، بنفس الطريقة مثل الصناديق الأخرى الموضحة في النظام الأساسي (3) 18.348 ORS.

ج. عند استلام إشعار أو أمر الحجز لدى الغير، يجب على المؤسسات المالية أن تتعامل مع جميع خصومات استرداد قانون CARES بنفس طريقة مدفوعات الاستحقاقات الفيدرالية لأغراض الامتثال لالتزاماتها بموجب النظام الأساسي 18.784 ORS، ما لم تحتوي أموال الحجز لدى الغير على البيان التالي: "لقد صدر هذا الحجز لدى الغير لتحويل حكم مالي جنائي يمنح تعويضاً أو حكماً مدنياً بناءً على جريمة جنائية". عند الرد على حجز لدى الغير يحتوي على هذا البيان، تعامل المؤسسة المالية أي خصومات استرداد على أنها تخضع للحجز لدى الغير.

3. التوجيه. يقدم المدعي العام ووزارة العدل بولاية أوريغون مزيداً من التوجيهات بشأن التوجيهات المنصوص عليها في هذا الأمر التنفيذي، حسب الضرورة.

4. الاستثناءات. دون التقيد بالفقرة 2 من هذا الأمر التنفيذي:

أ. ستظل خصومات استرداد قانون CARES خاضعة لأي حجز لدى الغير صادر للتحويل: (أ) حكم في دعوى جنائية تتطلب من المدعى عليه دفع تعويض؛ أو (ب) حكم مدني ضد شخص أدين بارتكاب جريمة جنائية، شريطة أن يستند الحكم المدني إلى نفس الحقائق الكامنة مثل الإدانة.

ب. يجب أن تحتوي الحجزات لدى الغير الصادرة بموجب الفقرة 4 (أ) من هذا الأمر التنفيذي على البيان التالي: "لقد صدر هذا الحجز لدى الغير لتحويل حكم مالي جنائي يمنح تعويضاً أو حكماً مدنياً بناءً على جريمة جنائية".

ج. بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في الفقرة 4 (أ) من هذا الأمر التنفيذي، يجوز للمدعي العام تحديد الأحكام الأخرى التي قد يتم جمعها عن طريق حجز خصومات استرداد قانون CARES، من خلال توجيه الصادر بموجب الفقرة 3 من هذا الأمر التنفيذي.

الأمر التنفيذي رقم 20-18 الصفحة الخامسة

يُصدر هذا الأمر التنفيذي بموجب السلطة المخولة للحاكم بموجب النظام الأساسي ORS 401.165 إلى 401.236. وعملاً بأحكام النظام الأساسي (1) 401.192 ORS، تكون للتوجيهات الواردة في هذا الأمر التنفيذي قوة القانون ومآثره الكاملين، وتكون أيّ قوانين ومراسيم وقواعد وأوامر قائمة غير نافذة إلى حد تعارضها مع هذه الممارسة لصلاحيات الحاكم في حالات الطوارئ.

يسري هذا الأمر التنفيذي فوراً ويظل سارياً حتى يتم إنهاؤه من قبل حاكم الولاية.

حرر في سالم، أوريغون، في 17 أبريل 2020.

كيت براون
حاكم الولاية

بتصديق من:

بيفرلي كلارنو
سكرتير عام الولاية